AL-NAHRAIN JOURNAL OF LEGAL SCIENCE Vol.27 2025, pp. 500-515

AL-NAHRAIN UNIVERSITY
COLLEGE OF LAW

ISSN:3006- 0605 DOI:10.58255

مجلة النهرين للعلوم القانونية عدد: خاص المجلد: ٢٧ تموز ٢٠٢٥

Received:1/5/2025 Accepted: 3/6/2025 Published: 6/5/2025

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

The Role of Economic Challenges in Student Enrollment Rates in Iraq for the Period (2004-2023)

Mohammad I. Dhahi Al-Rifai
University of Anbar

Abdul Sattar S. Mohammed Al-Bilawi
University of Almaarf

Abstract:
Economic challenges and student enrollment rates are among the most important topics that reflect the family and the economy: challenges and opportunities in a changing world, as investing in the minds of generations is a strategy for achieving economic prosperity. The research aims to understand the underlying causes of low student enrollment rates and identify appropriate solutions. It also outlines strategies for improving student enrollment rates and developing the education system in Iraq, and the effectiveness of educational policies adopted during this period in addressing the nature of economic challenges. The research finds that financial and administrative corruption in the Iraqi education system, a lack of funding for educational infrastructure development, the deterioration of school buildings, conflicts, and internal displacement have affected student enrollment rates. Schools suffer from poor resource allocation and weak management, leading to a deterioration in the quality of education and an increase in student dropout rates. The research recommends supporting academically outstanding students and providing scholarships to encourage them to continue their studies. Scholarships should not be limited to providing financial amounts, but should also include providing training opportunities to enhance student learning.

Keywords: Economic challenges, human development, school students, investing in the minds of generations.

دور التحديات الاقتصادية في معدلات التحاق الطلبة بالمدارس في العراق للمدة (٢٠٢٣-٢٠٠٤)

م.م. محمد ابراهيم ضاحي الرفاعي
جامعة الأنبار- كلية الإدارة والاقتصاد
Muhammed.ibrahim@uoanbar.edu.iq

م.م. عبدالستار صالح محمد البيلاوي
جامعة المعارف – كلية العلوم المالية والإدارية
Abdulsattar.Saleh@uoa.edu.iq

المستخلص:
يُعد موضوع التحديات الاقتصادية ومعدلات التحاق الطلبة بالمدارس من أهم المواضيع التي تعكس الأسرة والاقتصاد: تحديات وفرص في عالم متغير، كون الاستثمار في عقول الأجيال يُعد استراتيجية لتحقيق الرخاء الاقتصادي. يهدف البحث إلى فهم الأسباب الكامنة وراء انخفاض معدلات التحاق الطلبة وبيان وضع الحلول المناسبة لها، فضلاً عن بيان استراتيجيات تحسين معدلات التحاق الطلبة وتطوير النظام التعليمي في العراق ومدى فعالية السياسات التعليمية التي تم اتخاذها خلال هذه الفترة في مواجهة طبيعة التحديات الاقتصادية. توصل البحث إلى أن الفساد المالي والإداري في النظام التعليمي العراقي ونقص التمويل اللازم لتطوير البنية التحتية التعليمية وتدهور المباني المدرسية والصراعات والنزوح الداخلي أثرت على معدلات الالتحاق لطلبة المدراس حيث تعاني المدارس من سوء التوزيع للموارد وضعف الإدارة، مما يؤدي إلى تدهور نوعية التعليم وزيادة معدلات التسرب المدرسي للطلبة. ليوصي البحث في دعم الطلاب المتفوقين دراسياً والعمل على تقديم منح دراسية للطلبة الأمر الذي يشجع الطلبة من مواصلة دراستهم وأن لا تقتصر المنحة على تقديم مبالغ مالية وإنما العمل على توفير فرص تدريبية لتعزيز استفادة الطالب منها.
الكلمات المفتاحية: التحديات الاقتصادية، التنمية البشرية، طلاب المدارس، استثمار عقول الأجيال.

المقدمة:

يعاني العراق من مجموعة واسعة من التحديات الاقتصادية التي تراكمت على مر السنين، والتي تفاقمت نتيجة سوء الإدارة والفساد فضلاً عن الصراعات الحاصلة والحروب والحصار الاقتصادي، هذه التحديات تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطنين، وتحد من قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة، ويعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على عائدات النفط، وأي تقلبات في أسعار النفط العالمية ستؤثر بشكل مباشر على إيرادات الحكومة وميزان المدفوعات، ومن ثّم يؤدي نقص الإيرادات الحكومية إلى تدهور مستوى الخدمات العامة، مثل الصحة والتعليم والمياه والكهرباء، إذ يشكل التعليم ركيزة أساسية في بناء الأمم وتنميتها وهو استثمار في المستقبل، إلا أن هذا الاستثمار يواجه تحديات كبيرة في العديد من الدول، خاصة تلك التي تشهد اضطرابات سياسية واقتصادية. العراق الذي عانى من سنوات طويلة من الحروب والصراعات والتقلبات الاقتصادية، يعتبر مثالاً واضحاً على هذه الدول، فضلاً عن المناطق التي شهدت نزوحًا كبيرًا نتيجة النزاعات المسلحة عانت من انخفاض حاد في معدلات التحاق الطلبة بالمدارس، ارتفعت أيضًا تكاليف التعليم بما في ذلك تكاليف المواد المدرسية، النقل، والاحتياجات الأساسية الأخرى، هذه التكاليف تشكل عبئًا إضافيًا على الأسر العراقية، مما يؤدي إلى زيادة تسرب الطلبة من المدارس.

أهمّية البحث Research Importance

يعتبر البحث من أهم المواضيع لفهم التحديات التي تواجه قطاع التعليم في العراق على مستوى التعليم للمراحل الابتدائية، المتوسطة، الاعدادية، وتحديد العوامل التي تؤثر على فرص الحصول على التعليم بعد عام (٢٠٠٣)، مما يساهم في وضع سياسات تعليمية أكثر فعالية. لتنبثق أهميته في الآتي:

١- تحديد أهم التحديات الاقتصادية التي أثرت على معدلات الالتحاق بالمدارس في العراق خلال المدة (٢٠٢٣-٢٠٠٤).
٢- فهم الأسباب وراء انخفاض معدلات التحاق الطلبة، مما يساهم في وضع الحلول المناسبة.
٣- يساعد البحث صناع القرار في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسات التعليمية المستقبلية.
٤- بيان العوامل الوسيطة التي تؤثر على طبيعة العلاقة بين التحديات الاقتصادية ومعدلات الالتحاق بالمدارس، مثل الدخل الأسري، مستوى التعليم الأمي، والمسافة بين المنزل والمدرسة.

مشكلة البحث Research Problem

التحديات الاقتصادية التي تواجه العراق تشكل مشكلة بحثية معقدة ومتشعبة، وذلك لأنها تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على معدلات التحاق الطلبة بالمدارس، وبناءً على تلك التحديات تتمثل مشكلة البحث بالآتي:

١- ما هي أهم التحديات الاقتصادية التي أثرت على معدلات التحاق الطلبة بالمدارس في العراق خلال المدة (٢٠٢٣-٢٠٠٤).
٢- ما هي الآثار المترتبة على انخفاض معدلات التحاق الطلبة على المستوى الفردي والمجتمعي.
٣- كيف أثرت هذه التحديات على معدلات التحاق الذكور والإناث.
٤- ما هي الفئات العمرية الأكثر تأثرًا بهذه التحديات.

فرضية البحث Research Hypothesis

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن التحديات الاقتصادية في البلد تجعل معدلات التحاق الطلبة بالمدارس في العراق تستجيب لتلك التحديات في مسارها الزمني.

أهداف البحث Research Objectives

١- الاستثمار في عقول الأجيال استراتيجية لتحقيق الرخاء الاقتصادي.
٢- بيان العلاقة بين الوضع الاقتصادي ومستويات الالتحاق بالمدارس في العراق.
٣- فهم الأسباب الكامنة وراء انخفاض معدلات التحاق الطلبة وبيان وضع الحلول المناسبة لها.
٤- بيان استراتيجيات تحسين معدلات التحاق الطلبة وتطوير النظام التعليمي في العراق.

٥- بيان مدى فعالية السياسات التعليمية التي تم اتخاذها خلال هذه الفترة في مواجهة طبيعة التحديات الاقتصادية.

هيكلية البحث Research Structure

من أجل إثبات فرضية البحث وهدف البحث فقد قُسّمَ البحث إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: وكان عنوانهُ الإطار النظري والمفاهيمي للتحديات الاقتصادية ومعدلات التحاق الطلبة بالمدارس، أما **المبحث الثاني:** أختصَ لعرض الإطار التحليلي لواقع التحديات الاقتصادية ومعدلات التحاق الطلبة بالمدارس في العراق للمدة (٢٠٢٣-٢٠٠٤)، فيما جاء **المبحث الثالث:** مُبينًا الإطار التحليلي للعلاقة بين التحديات الاقتصادية ومعدلات التحاق الطلبة بالمدارس في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٣). واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

١-١: المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للتحديات الاقتصادية ومعدلات التحاق الطلبة بالمدارس.

١-١-١: مفهوم الإنفاق الصحي الحكومي:

يُشير مفهوم الإنفاق الصحي الحكومي إلى كونه جزءًا من الإنفاق العام الذي تخصصه الحكومة ضمن الموازنة العامة للدولة، ويُعد أحد المصادر الرئيسية لتمويل القطاع الصحي، وفقاً لتعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، يُفهم الإنفاق الصحي على أنه يشمل الاستهلاك النهائي للسلع والخدمات المرتبطة بالرعاية الصحية، ويتضمن ذلك الإنفاق الجاري على خدمات الرعاية التأهيلية والتشخيصية، والرعاية طويلة الأجل، والخدمات المساندة، والسلع الطبية، بالإضافة إلى خدمات الوقاية الصحية وبرامج الصحة العامة **(بارور، ٢٠١٣: ٣٦٢).**

١-١-٢: مفهوم الإنفاق التعليمي الحكومي:

يُشير إلى الموارد المالية التي تخصصها الحكومة لتمويل قطاع التعليم، يتضمن هذا الإنفاق النفقات التشغيلية والاستثمارية بما يشمل الرواتب، البنية التحتية، المستلزمات الدراسية، البحث العلمي، التي تتحملها الحكومة بهدف ضمان تقديم خدمات تعليمية ذات جودة ملائمة لجميع أفراد المجتمع وتطوير رأس المال البشري **(J. Hallak, 2005: 1).**

١-١-٣: متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

هو مؤشر اقتصادي يعبر عن حصة كل فرد في الدولة من إجمالي الناتج المحلي خلال سنة معينة، يتم حسابه عبر قسمة إجمالي الناتج المحلي للدولة (GDP) على عدد السكان، وبذلك يتم تحديد متوسط القيمة الاقتصادية التي يمكن أن يحصل عليها كل فرد

١-١-٤: متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (GNI):

يُعتبر مؤشرًا اقتصاديًا يحدد مقدار ما يحصل عليه الفرد من إجمالي الدخل القومي خلال سنة معينة ويشمل هذا المؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، بالإضافة إلى صافي الدخل الوارد من الخارج، مثل تحويلات العاملين بالخارج وأرباح الاستثمارات الخارجية.

١-١-٥: معدل الفقر:

يُمثل معدل الفقر النسبة المئوية من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في بلد معين خلال فترة زمنية محددة، إذ يشير هذا المعدل إلى مدى تفشي جائحة الفقر في المجتمع، ويُعتبر أداة لقياس مستوى المعيشة وحالة الرفاهية الاقتصادية **(Misturelli & Heffernan, ٢٠١٠: ٣٧).**

١-١-٦: التصنيفات والمعايير الأولية للتعليم (التصنيف الدولي الموحد):

تصنف البرامج التعليمية حسب المستويات والحقول التعليمية، كل متغير مستقل بحد ذاته وهكذا فإن كل برنامج تعليمي يصنف في خلية واحدة ضمن مستوى حقل المصفوفة، وبالتالي لا يمكن جمع أو توحيد أكثر من مستوى واحد أو حقل. يعتمد التصنيف الدولي الموحد للتعليم على ثلاثة مكونات رئيسة ضمن العملية التعليمية: منها المفاهيم والتعريفات المتفق عليها دولياً وأنظمة التصنيف؛ والدليل الإرشادي العملي وعملية تنفيذ محددة جيداً وتشكل المواصفات التشغيلية الشاملة والمفصلة جزءاً لا يتجزأ من التصنيف الدولي الموحد للتعليم ـــــ أي أنها لا تنفصل عن التصنيف

الأســاســي وينطبق الأمر نفســه على عملية التنفيذ إذ يقدم الدليل التشــغيلي تعليمات محددة وعملية وبدون هذه التعليمات، لن تكون أي دولة مهما كانت نيتها قوية في عملية تيســير المقارنات الدولية، في وضــع يســمح لها بتحديد ما إذا كانت طريقتها في تخصــيص البرامج للفئات الدولية متوافقة مع أســاليب الدول الأخرى **(ISCED، 1997: 11)**. وعلى العموم لابد من وجود مرونة في عملية تطبيق هذه المعايير لتحديد المســتوى التعليمي للبرامج التعليمية، وحيث أن الغاية الأســاســية للـــــ(ISCED) هي عملية تعزيز لمرحلة جمع بيانات عن التعليم قابلة للمقارنة ولمختلف مجاميع البرامج التعليمية المتبعة فمن المعروف أنه قد توجد حالات معينة على المستوى الوطني من شأنها أن تفرض ظروف صــعبة على حالة التعاريف، **يســتخدم مصــطلح فترات قصــيرة لوصــف بعض الأبعاد التكميلية. وفيما يلي التعاريف المحددة: (ISCED، 1997: 17)**.

- **نوع التعليم التالي أو المصيري:** يعرف بذلك النوع الذي يستطيع من خلاله أن يؤهل المتخرج للدخول في مواقع العمل.
- **تحديد البرنامج التعليمي:** يعرف على أنه البرنامج الذي يحدد خصيصاً لفئة معينة من المهن أو الحرف.

إذ يبين الجدول (١) ادناه كيفية تحديد مستوى البرنامج التعليمي، منها المعايير المحددة للمحتويات متمثل في المعيار الأساسي والمعيار الإضافي فضلاً عن تحديد المستويات التكميلية وكما يلي:

الجدول (١) كيفية تحديد مستوى البرنامج التعليمي

كيفية تحديد مستوى البرنامج				
المعايير المحددة للمحتويات		**إسم المستوى**	**رمز المستوى**	**المستوى التكميلي**
المعيار الأساسي	المعيار الإضافي			الأبعاد
الخصائص التعليمية المدرسة أو المركز الأساس أقل عمر أعلى عمر	مؤهلات (تخصصات) الهيئة - ٤ سنوات (أو اقل) ٥ سنوات	التعليم ماقبل سن المدرسة (ماقبل الابتدائية)	٠	لا يوجد
بداية التدريب المنهجي للقراءة والكتابة والرياضيات	الدخول الى المؤسسة الأولية او البرنامج المصمم وطنياً بداية التعليم الإلزامي يكون بعمر ٦ سنوات	التعليم الإبتدائي المرحلة الأولى للتعليم الأساسي	١	لا يوجد
عرض الموضوع تنفيذ كامل المهارات الأساسية وخلق أساس تعليمي للحياة المستقبلية.	الدخول لهذه المرحلة بعد إكمال ٦ سنوات في المرحلة الإبتدائية. نهاية الدورة بعد ٩ سنوات منذ دخول التلميذ الى المرحلة الإبتدائية. نهاية التعليم الإلزامي. يقوم عدة أساتذة بتقديم محاضراته كلٌ حسب إختصاصه. ١٠ سنة الى ١١	التعليم الثاني الأدنى. المرحلة الثانية للتعليم الأساسي. والى المرحلة السادسة (او الخامسة) من التعليم الابتدائي	٢	نوع من التعليم التكميلي أو المصيري. تعريف البرنامج

الدخول في تخصص نمطي. متطلبات دخول أدنى	من ١٢ سنة الى ١٧ سنة	تعليم ثانوي بمستوى أعلى (التعليم المتوسط)	٣	نوع من التعليم التكميلي أو المصيري. تعريف البرنامج. فترة تجميعية منذ بداية الـISCED المستوى الثالث
متطلبات الدخول المضمون العمر المدة	١٨سنة ٢ أو ٤ أو ٥ أو ٦ سنوات	التعليم بعد الثانوية لا يكون ثلاثي	٤	نوع من التعليم التكميلي او المصيري فترة تجميعية منذ بداية الـISCED المستوى الثالث تعريف البرنامج
متطلبات دخول أدنى، نوع الشهادة المتحصلة المدة		المرحلة الأولى من التعليم الثلاثي (لا يؤدي مباشرة الى تخصص بحثي متقدم)	٥	نوع البرامج
البحث مضمون تعريفي تقديم الرسالة أو الأطروحة	إعداد المتخرجين للعمل كأعضاء في الهيئة التدريسية وموظفي بحوث	المرحلة الثانية من التعليم الثالث (تقود الى تخصص بحثي متقدم)	٦	لا يوجد

المصدر:

- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، البيانات الوصفية للتربية والتعليم.
- ISCED (1997) International Standard Classification of Education.

٢-١: المبحث الثاني: الإطار التحليلي للتحديات الاقتصادية ومعدلات التحاق الطلبة بالمدارس في العراق للمدة (٢٠٢٣-٢٠٠٤)

٢-١-١: تحيل واقع التحديات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٢٣-٢٠٠٤):

أولاً: مؤشر نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق:

يتبين لنا من خلال بيانات الجدول (٢) أن مؤشر نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية قد شهد ارتفاعاً متتالياً خلال مدة (٢٠٠٤-٢٠١٣) ، سجل ما مقداره (1961539) دينار عام (2004) ليستمر في الارتفاع حتى بلغ ما مقداره (7975222) دينار عام (2013) وذلك يعود الى إلى التحسن الذي طرأ في اسعار النفط الخام والتي انعكست إيجابياً على حجم (GDP) ونستثني من ذلك الارتفاع عام (٢٠٠٩) إذ سجل هذا العام انخفاضاً ملحوظاً في (GDP) حتى بلغ ما مقداره (130643200) مليون دينار وبمتوسط نسيب الفرد من (GDP) بلغ ما مقداره (4125861) يعزى ذلك الانخفاض الى الأزمة العالمية، ثم شهد مؤشر متوسط نصيب الفرد من (GDP) تذبذبا نحو الانخفاض والارتفاع خلال بداية المدة (٢٠١٤-٢٠٢٣) ويعزى ذلك التذبذب إلى سوء الأوضاع الأمنية التي مر بها البلد لتنعكس على قيمة (GDP) ومن ثم على قيم نصيب الفرد السنوي منه، ليشرع الربع الاخير من المدة تحسنا في قيم متوسط نصيب الفرد من (GDP) نتيجة عودة مفاصل الدولة نحو الاستقرار وتحسن أسعار النفط فضلاً عن الاستقرار الأمني الذي ينعكس ايجابا في(GDP).

ثانياً: مؤشر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في العراق:

يعد ارتفاع الناتج القومي الإجمالي مؤشرًا إيجابيًا على صحة الاقتصاد، حيث يعكس زيادة في حجم السلع والخدمات المنتجة في دولة ما خلال فترة زمنية معينة. هناك عدة عوامل قد تساهم في زيادة الناتج القومي الإجمالي. إذ يتضح لنا من خلال بيانات الجدول (٢) تطور متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في العراق، يلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي سجل ما مقداره (1728962) ديناراً عام (٢٠٠٤) ليشرع بعدها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في الارتفاع

حتى سجل عام (٢٠٠٨) ما مقداره (4828381) ديناراً ويعزى ذلك التحسن في قيم المؤشر إلى ارتفاع أسعار النفط الخام لتنعكس على حجم الدخل القومي ومن ثم متوسط نصيب الفرد منه، ليشرع بعدها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في الانخفاض عند عام (٢٠٠٩) نتيجة الازمة العالمية، وفيما يخص المدة (٢٠١٣-٢٠١٠) فقد شهد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ارتفاعاً ملحوظاً بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ما مقداره (7098698) دينار، وان ذلك الارتفاع جاء نتيجة إلى الاستقرار الأمني وزيادة الدخل القومي خلال لينعكس ذلك على متوسط نصيب الفرد منه، اما المدة (٢٠٢٣-٢٠١٤) فقد شهدت تذبذبا نحو الارتفاع والانخفاض، ليسجل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ما مقداره (5146086) عام (٢٠٢٠) الذي شهد انخفاضاً ملحوظاً مقارنة في العام السابق الذي سجل ما مقداره (6467657)، يعزى ذلك الانخفاض نتيجة جائحة كورونا وتوقف التبادل التجاري وخروج عدد كبير من المفاصل الاقتصادية عن الخدمة. ليسجل عام (٢٠٢٣) نهاية مدة محل البحث ارتفاعا ملحوظا مقارنة في العام السابق ليسجل متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ما مقداره (٦٨٢٣٢١٢) دينار، وجاء ذلك مع تخفيف القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-١٩، عادت العديد من القطاعات الاقتصادية إلى النشاط والعمل، مما أدى إلى زيادة الإنتاج والاستهلاك، الى جانب تزايد الطلب الكَمُّي على السلع والخدمات، خاصة في قطاعات الخدمات والسياحة، ساهم بشكل كبير في دفع عجلة الاقتصاد.

ثالثاً: مؤشر القطاع الصحي في العراق:

القطاع الصحي في العراق يواجه تحديات كبيرة نتيجة سنوات من الحروب والصراعات، فضلاً عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية، ومع ذلك هناك جهود حثيثة تبذل بغية تحسين الوضع الصحي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة. يتبين لنا من خلال بيانات الجدول (٢) طبيعة الواقع الصحي في العراق ليتبين أن الانفاق الصحي في العراق بلغ ما مقداره (1787190) مليون دينار عام (2004)، في حين شرع الانفاق الصحي للأعوام (٢٠١١-٢٠٠٥) ارتفاعاً متتالياً ليسجل عام (٢٠٠٥) ما مقداره (1469000) مليون دينار ليستمر ذلك الارتفاع إلى (2708110) مليون دينار عام (٢٠٠٨) ومن ثم إلى (4591708) مليون دينار عام (٢٠١١)، ويعزى ذلك الارتفاع في الانفاق الصحي العراقي إلى اهتمام الحكومة في هذا القطاع الحيوي لما له من مردود على التنمية البشرية، وفيما يخص المدة (٢٠١٦-٢٠١٢) فقد شهد الانفاق الصحي العراقي تذبذباً نحو الانخفاض وارتفاع وذلك نتيجة الأوضاع الأمنية والاقتصادية التي يمر بها البلد لينعكس ذلك على حجم المخصصات المرصودة للقطاع الصحي، إذ سجل الانفاق الصحي عام (٢٠١٢) ما مقداره (4047186) مليون دينار، فقد ارتفع الانفاق الصحي إلى (4929848) مليون دينار في عام (٢٠١٣)، ليسجل بعد ذلك انخفاضاً حتى وصل إلى (3771762) مليون دينار في عام (٢٠١٥) نتيجة الاوضاع الامنية وسيطرة المجاميع الارهابية على مناطق كبيرة من الاراضي العراقية، أما خلال المدة (٢٠٢٣-٢٠١٧) فقد شهدت ارتفاعاً متتالياً في حجم الانفاق الصحي، إذ بلغ حجم الانفاق الصحي نهاية مدة البحث عام (٢٠٢٣) ما مقداره (٨٥٦٨٠٧٧) مليون دينار، نتيجة الى تحسن اسعار النفط إذ يشكل النفط العمود الفقري للاقتصاد العراقي، وبالتالي فإن أي زيادة في أسعاره أو إنتاجه تؤدي إلى ارتفاع الإيرادات الحكومية، مما يتيح تخصيص مبالغ أكبر للإنفاق على القطاعات الحيوية مثل الصحة.

رابعاً: مؤشر الانفاق على التعليم في العراق:

يعد إنفاق العراق على التعليم قضية تتطلب نظرة شاملة، فهي تستدعي تقييمًا دقيقًا للتحديات والفرص التي تواجه القطاع التعليمي في البلاد. إذ يتبين لنا من خلال بيانات الجدول (2) أن حجم الانفاق على التعليم بلغ ما مقداره (1801720) مليون دينار عام (2004)، ليشرع الانفاق على التعليم بالارتفاع المستمر في الأعوام (٢٠١١-٢٠٠٦) ليسجل ما مقداره (9300016) مليون دينار، وذلك نتيجة الزيادة في الايرادات الناجمة عن زيادة اسعار النفط الخام، فضلاً عن تحسن واستقرار الأوضاع الأمنية والاقتصادية الأمر الذي أخذ نحو التوجه للقطاع التعليمي بغية تحسينه لما له من

دور فاعل في تحقيق عملية التنمية. أما خلال الاعوام (٢٠١٥-٢٠١٤) شـــهد الانفاق على التعليم انخفاضاً إذ بلغ ما مقداره (8987928) (8987928) ويعزى ذلك إلى الأوضاع الأمنية التي مر بها البلد من اســتحواذ التنظيمات الارهابية على عدد من المناطق العراقية وتحويل جزء من تلك المبالغ الى القطاعات الاخرى منها العســكري. وفيما يخصــص المدة (٢٠٢٣-٢٠١٦) شــهد الانفاق على التعليم ارتفاعاً ليســجل في عام (٢٠٢٣) ما مقداره (١٢٨٠٦٧٠٥) مليون دينار، ويعزى ذلك الارتفاع إلى الاســتقرار النســبي للأوضــاع الأمنية فضــلاً عن زيادة العوائد النفطية، مما أدى إلى توجيه جزء أكبر نحو القطاع التعليمي لرفع مستواه لأهميته في تحقيق التنمية البشرية.

خامساً: مؤشر معدلات الفقر في العراق:

مســألة الفقر في العراق تعتبر من القضــايا المعقدة والمتشــابكة التي تتأثر بعوامل تاريخية واقتصــادية واجتماعية وسـياسـية متعددة فيما شـهد العراق تقلبات كبيرة في معدلات الفقر على مر السنين، تأثرت بشكل كبير بالحروب والصراعات والتحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد. ومن خلال بيانات الجدول (٢) والشــكل (١) يتضــح بأن معدلات الفقر في العراق بعد عام (٢٠٠٤) حتى عام (٢٠١١) شهدت تراجعا ملحوظا حتى سجل عام (٢٠١١) ما نسبته (19.64%) مقارنة في بداية مدة محل البحث عام (٢٠٠٤) الذي سجل ما نسبته (٣٥%)، وذلك نتيجة الى بداية انتهاء الحصــار المفروض على العراق. فيما شــرع معدل الفقر في العراق في الارتفاع خلال المدة (٢٠١٨-٢٠١٤) حتى ســجل ما نســبته (٢٠,٠٥%) في عام (٢٠١٨)، وذلك بســبب اســتحواذ المجاميع الارهابية على عدد من المحافظات العراقية مما ادى الى هجرة العوائل في تلك المناطق. ليســجل عام (٢٠٢٠) هو الاخر ارتفاعا كبيرا في معدلات الفقر بلغ ما نســبته (٣١,٧٠%)، وذلك بسبب الأزمة التي شهدتها البلاد من جراء جائحة كورونا التي أدت إلى توقف اغلب مفاصل الحياة. ليشــرع معدل الفقر في الانخفاض من عام (٢٠٢١-٢٠٢٣) لتســجل مدة نهاية البحث من نســبته (٢١,٤٠%)، وذلك بســبب تعافي الاقتصــاد العراقي من الازمة المزدوجة التي مر بها فضــلاً عن تحسن الواقع العراقي في تلك المدة.

الجدول (٢) واقع بعض مؤشرات التحديات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٢٣-٢٠٠٤)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية	متوسط نصيب الفرد من)GDP(	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي	الانفاق على الصحة	الانفاق على التعليم	معدلات الفقر
Currency	مليون دينار	دينار	دينار	مليون دينار	مليون دينار	%
2004	53235359	1961539	1728962	1787190	1801720	35.00
2005	73533599	2629584	2352977	1469000	1471938	30.38
2006	95587955	3317823	2965298	1637173	2050866	26.38
2007	111455813	3754987	3372433	1788375	2728370	22.90

22.04	4942599	2708110	4828381	5135297	157026062	2008
21.21	5267340	2666430	3803294	4125861	130643200	2009
20.41	6617520	3822390	4520140	5001961	162064566	2010
19.64	9300016	4591708	5809735	6568000	217327107	2011
19.90	8573598	4047186	6737454	7538151	254225491	2012
19.09	9762918	4929848	7098698	7975222	273587529	2013
19.28	9682599	4282890	6822481	7648995	266332655	2014
19.47	8987928	3771762	5080806	5528730	194680972	2015
19.66	9677114	4009494	5153492	5444537	196924142	2016
20.05	10372200	3996660	5544451	5968451	221665410	2017
20.05	11855970	4360160	6491970	7053761	268918874	2018
19.26	12430856	5447031	6467657	7101964	277884869	2019
31.70	١١٨٣٥١٨٣	5821352	5146086	4950771	215661561	2020
29.60	١٢٣١١٠٠٥	2877199	5956625	7302362	٣٠١١٢٥٨١٨	2021
25.50	١٢٣٣٧٧٩٢	4034142	6148654	9805846	٤١٥٦٢٨٤٩٤	2022
21.40	١٢٨٠٦٧٠٥	8568077	6823212	7610258	٣٣٠٠٤٦٣٩٠	2023

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقارير السنوية، لسنوات مختلفة.

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، سنوات مختلفة.

كما يوضع الشكل (١) مسار واقع بعض مؤشرات التحديات الاقتصادية في العراق خلال مدة البحث.

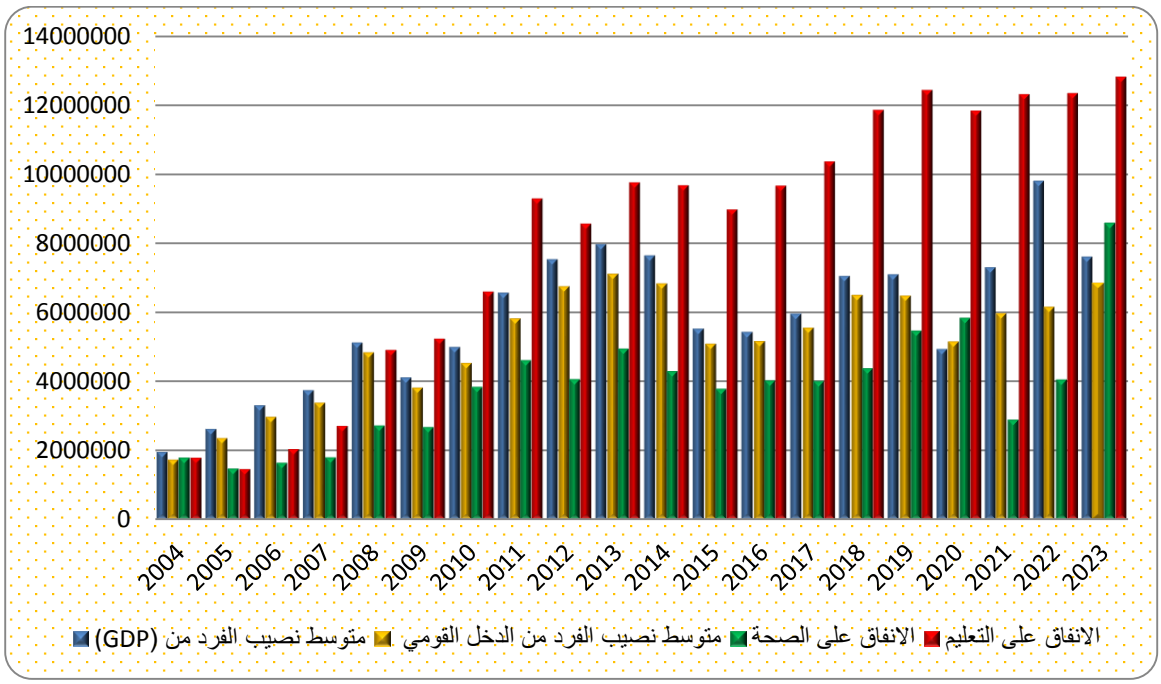

الشكل (١) واقع بعض مؤشرات التحديات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٢٣-٢٠٠٤)

٢-١-٢: واقع معدلات التحاق الطلبة بالمدارس في العراق للمدة (٢٠٢٣-٢٠٠٤):

٢-١-٢-١: واقع التعليم في العراق (The reality of education in Iraq):

أولاً: طرائق احتساب المؤشرات:

يتم مقارنة البيانات التي يتم جمعها من تعدادي المدارس والجامعات مع طبيعة البيانات التي يتم الحصول عليها من مسوح الأسر، إذ يشمل التعليم الابتدائي عدد الأطفال الذين هم بعمر (٦-١١) سنة ويشار به للطلاب الموجودين في المرحلة الابتدائية في حين أن الموجودين في المرحلة الثانوية يشـــير لعدد الطلاب بعمر (١٢-١٧) ســـنة ومرحلة ما بعد الثانوية أي التعليم العالي (الجامعات والمعاهد) للطلاب بعمر (١٨-٢٣) سنة.

جدول (٣) طرائق احتساب مؤشرات الالتحاق للتعليم
معدل الالتحاق للتعليم الإبتدائي = عدد التلاميذ الموجودين في التعليم الابتدائي بعمر ٦-١١ / عدد السكان بعمر ٦-١١
معدل الالتحاق للتعليم المتوسط = عدد الطلاب الموجودين في التعليم المتوسط بعمر ١٢-١٤/ عدد السكان بعمر ١٢-١٤
معدل الالتحاق للتعليم الثانوي = عدد الطلاب الموجودين في التعليم الثانوي بعمر ١٢-١٧/ عدد السكان بعمر ١٢-١٧
معدل الالتحاق الاجمالي للتعليم الإبتدائي = عدد التلامذة الموجودين / عدد السكان بعمر ٦-١١
معدل الالتحاق الاجمالي للتعليم المتوسط = عدد الطلاب الموجودين / عدد السكان بعمر ١٢-١٤
معدل الالتحاق الاجمالي للتعليم الثانوي = عدد الطلاب الموجودين / عدد السكان بعمر ١٢-١٧

نسبة المتسربين = عدد الطلاب المتسربين / عدد الطلاب الموجودين
نسبة الرسوب = عدد الطلاب الراسبين في نهاية السنة / عدد الطلاب الموجودين في نهاية السنة
نسبة النجاح = عدد الطلاب الناجحين /عدد الطلاب الموجودين

المصدر من عمل الباحثان بالاستناد إلى:

- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، البيانات الوصفية للتربية والتعليم.

ثانياً: مؤشر التعليم الابتدائي:

التعليم الابتدائي في العراق واجه صعوبات كثيرة خلال مدة محل البحث متمثلةً بعدم الاستقرار الأمني فضلا عن النقص الملحوظ في القرطاسية والكتب المنهجية واللوازم الاخرى التي يحتاجها التلميذ في هذه المرحلة، كما تعد مرحلة التعليم الابتدائي في العراق الحجر الأساس لحياة الفرد التي تبنى عليها المراحل اللاحقة، يبين الجدول (٢) مستوى تطور المؤشرات التعليمية للتعليم الابتدائي في العراق ليتضح لنا ارتفاع عدد المدارس من (11129) مدرسة خلال العام الدراسي (2004-2005) ليستمر ذلك الارتفاع في عدد المدارس حتى عام (2013-2014) اذ بلغ ما مقداره (15807) مدرسة، يقابل ذلك الارتفاع ارتفاعا في عدد التلاميذ المقبولين في المدارس الحكومية والاهلية والدينة حتى سجل ما مقداره (998743) تلميذاً في المدة ذاتها تعزى تلك الزيادة في أعداد المدارس وعدد المقبولين إلى زيادة المشاريع الخاصة ببناء المدارس لاستيعاب الأعداد المتزايدة من التلاميذ الناتجة عن زيادة السكان، ايضًا شهدت أعداد أعضاء الهيئة التعليمية ارتفاعًا ملحوظاً حتى عام (2013-2014) والذي سجل ما مقداره (287502) معلماً ويعزى ذلك الارتفاع إلى زيادة أعداد السكان وارتفاع معدلات التوظيف التي قامت بها الحكومة. أما في العام الدراسي (2014-2015) فقد شهدت جميع مؤشرات التعليم الابتدائي انخفاضاً ملحوظاً، إذ انخفض عدد المدارس إلى (10779) مدرسة، فيما سجل عدد التلاميذ الموجودين هو الاخر تراجعاً إلى (4283044) تلميذاً، فضلاً عن انخفاض عدد التلاميذ المقبولين إلى (768026) تلميذاً، لتسجل أعداد الهيئة التعليمية انخفاضاً ملحوظاً حتى سجلت ما مقداره (223310) معلماً بعد أن كانت، وذلك نتيجة استحواذ المجاميع الإرهابية على عدد من المحافظات العراقية وما رافق ذلك من تدمير البنى التحتية للقطاع التعليمي. وفيما يخص بعد العام الدراسي (2016-2017) حيث شهدت جميع المؤشرات تحسناً ملحوظاً حتى مدة نهاية البحث عام (2022-2023) فقد شهد عدد المدارس تحسناً لتسجل ما مقداره (18393) مدرسة، يقابل ذلك الارتفاع ارتفاعاً في عدد التلاميذ المقبولين في المدارس الحكومية والاهلية والدينة حتى سجل ما مقداره (1225694) تلميذاً، فيما شهدت أعداد أعضاء الهيئة التعليمية ارتفاعًا ملحوظاً بلغ ما مقداره (501791) معلماً، وذلك نتيجة الى تعافي واقع الدولة بعد الازمة الاقتصادية المركبة التي مر بها الاقتصاد العراقي، فضلاً عن قيام الحكومة بحقبة من الاصلاحات على رأسها انهاء ملف الخريجين وتوظيفهم.

الجدول (٢) مؤشرات واقع التعليم الابتدائي (الحكومي والاهلي والديني) في العراق للمدة (2023-2004)

العام الدراسي	عدد المدارس الابتدائية	عدد التلاميذ المقبولين	عدد التلاميذ الموجودين	عدد اعضاء الهيئة التعليمية	نسبة عدد التلاميذ الموجودين إلى عدد اعضاء الهيئة التعليمية
2005-2004	11129	708560	3767369	191852	19.64
2006-2005	11828	712195	3941190	234139	16.83
2007-2006	12141	775168	4150940	236968	17.52
2008-2007	12507	805628	4333154	237130	18.27
2009-2008	13124	841971	4494955	256832	17.50

17.66	264604	4672453	849980	13687	2010-2009
18.47	263412	4864090	904759	14084	2011-2010
18.86	271734	5124257	950276	14674	2012-2011
19.26	277792	5351319	983382	15156	2013-2012
19.33	287502	5558684	998743	15807	2014-2013
19.18	223310	4283044	768026	10779	2015-2014
20.16	247919	4997052	925384	12973	2016-2015
21.07	259836	5473997	1029591	14024	2017-2016
21.66	286096	6197870	1177343	15965	2018-2017
22.37	290664	6501053	1176327	17235	2019-2018
22.74	291904	6637127	1141447	17945	2020-2019
13.54	386697	5235642	1056586	16213	2021-2020
13.48	492358	6637127	1145040	16428	2022-2021
13.68	501791	6863451	1225694	18393	2023-2022

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي، التقرير الخاص بالتعليم الابتدائي، سنوات مختلفة.

كما يوضح الشكل (٢) مسار مؤشرات الواقع التعليم الابتدائي الحكومي والاهلي والديني على مستوى الاعوام الدراسية في العراق خلال مدة البحث.

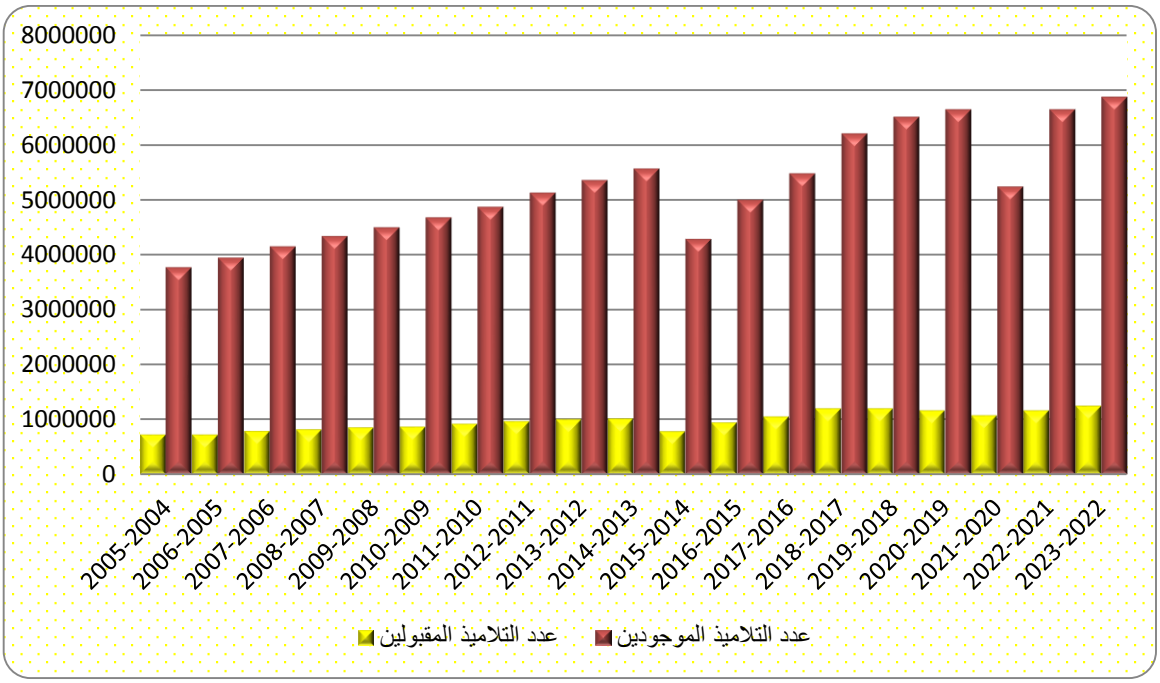

الشكل (٢) المؤشرات الواقع التعليم الابتدائي (الحكومي والاهلي والديني) في العراق للمدة (2004–2023)

ثالثاً: مؤشر التعليم الثانوي:

يشير المؤشر إلى مجموعة من المعايير والإحصاءات التي تستخدم لقياس وتقييم جودة التعليم في مرحلة التعليم الثانوي كون لهذه المرحلة أهمية كبيرة لأنها تهيئ الطالب للمرحلة الجامعية أو الحياة العملية، إضافةً إلى الاسهامات في نشاط التنمية الشخصية والعملية لأفراد المجتمع، كما يتضح لنا من خلال بيانات الجدول (٣) تطور مؤشرات التعليم الثانوي خلال المدة (٢٠٢٣-٢٠٠٤)، يتبين لنا الارتفاع المتزايد في اعداد المدارس الثانوية حتى العام الدراسي (٢٠١٤-٢٠١٣) الذي سجل ما

مقداره (7083) مدرسة، ليستمر مع تلك الزيادة ارتفاع واضح ومتزايد في اعداد الطلبة المقبولين إذ سجل ما مقداره (823951) طالباً، فيما بلغ عدد اعضاء الهيئة التدريسية ما مقداره (160323) مدرساً وتعود تلك الزيادات إلى مواجهة الأعداد المتزايدة من الطلبة الناتجة عن تزايد السكان إلى جانب الخدمات التعليمية التي تعتبر جيدة المقدمة للطلبة بعد حقبة عام (٢٠٠٣). وفيما يخص العام الدراسي (2015-2014) شرعت فيه جميع المؤشرات إلى الانخفاض مقارنة في الأعوام السابقة سجلت المدارس الثانوية ما مقداره (4953) مدرسة حيث بلغ الطلبة المقبولين ما مقداره (648721) طالباً، فيما بلغ عدد اعضاء الهيئة التدريسية ما مقداره (128667) مدرساً، يعزى سبب ذلك الانخفاض إلى الازمة الاقتصادية المزدوجة فضلاً عن الظروف الأمنية الصعبة التي عاشها العراق من استحواذ المجاميع الارهابية على عدد من المناطق العراقية خلال ذلك العام وهجرة أغلب أعضاء الهيئة التدريسية نتيجة الظروف غير المستقرة. فيما شرعت بعدها المؤشرات في الارتفاع الملحوظ حتى العام الدراسي (٢٠٢٢-٢٠٢٣) سجلت المدارس الثانوية ما مقداره (9003) مدرسة حيث بلغ الطلبة المقبولين ما مقداره (987861) طالباً، فيما بلغ عدد اعضاء الهيئة التدريسية ما مقداره (205589) مدرساً، يعزى ذلك التحسن نتيجةً الى تعافي الاقتصاد العراقي من الصدمات الاقتصادية التي مر بها من انخفاض في اسعار النفط والظروف الامنية وصدمة الجائحة.

الجدول (٣) مؤشرات الواقع التعليم الثانوي (الحكومي والاهلي والديني) في العراق للمدة (2004-2023)

العام الدراسي	عدد المدارس الثانوية	عدد الطلاب المقبولين	عدد الطلاب الموجودين	عدد اعضاء الهيئة التدريسية	نسبة عدد الطلاب الموجودين إلى عدد اعضاء الهيئة التدريسية
2005-2004	3567	478869	1437842	76008	18.92
2006-2005	3920	421665	1389017	111483	12.46
2007-2006	4109	463862	1491933	113556	13.14
2008-2007	4364	559905	1603623	114745	13.98
2009-2008	4756	546565	1750049	128477	13.62
2010-2009	5182	552859	1877434	135964	13.81
2011-2010	5472	641306	1953766	136446	14.32
2012-2011	6041	688333	2211421	141355	15.64
2013-2012	6425	810939	2394678	146276	16.37
2014-2013	7083	823951	2528133	160323	15.77
2015-2014	4953	648721	2032880	128667	15.80
2016-2015	6022	789397	2442935	141300	17.29
2017-2016	6605	836784	2624140	148832	17.63
2018-2017	7845	960021	2933539	164744	17.81
2019-2018	8139	972790	3140110	168330	18.65
2020-2019	8305	985581	3258718	173805	18.75
2021-2020	8589	835462	3012215	185986	16.20
2022-2021	8612	912545	3465354	196245	17.66
2023-2022	9003	987861	4547127	205589	22.12

المصدر: من عمل الباحثان بالاستناد لبيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي، وفق التقرير الخاص بالتعليم الثانوي، سنوات مختلفة.

كما يوضع الشكل (٣) مسار مؤشرات الواقع التعليم الثانوي الحكومي والاهلي والديني على مستوى الاعوام الدراسية في العراق خلال مدة البحث.

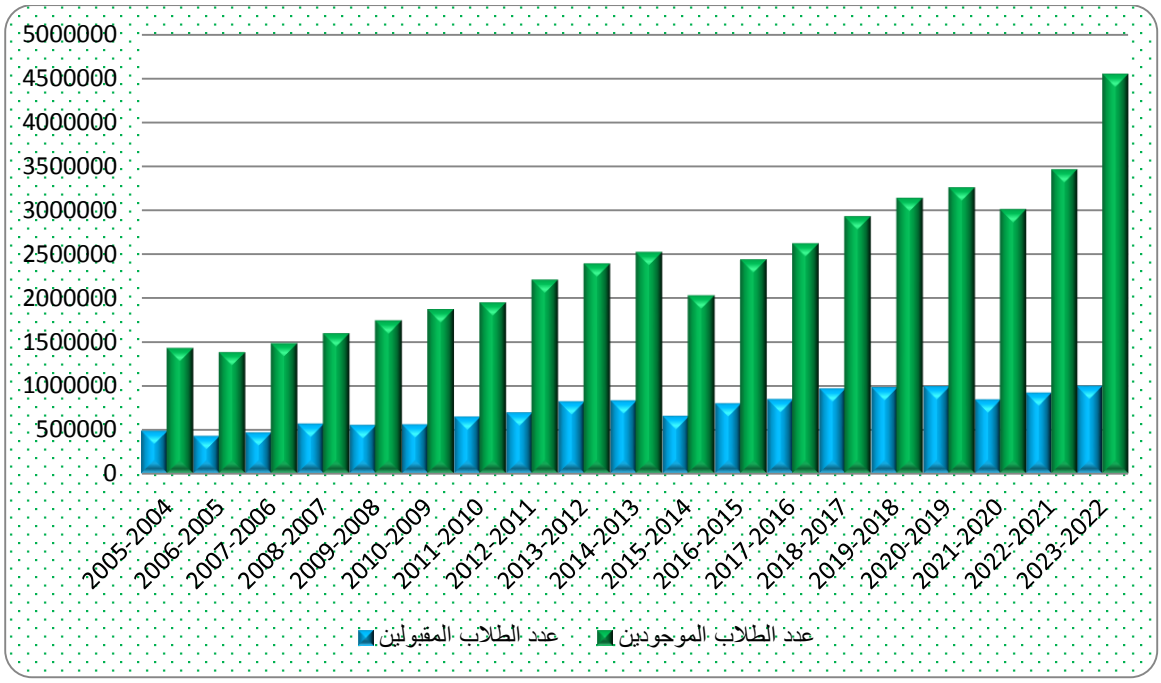

الشكل (٣) المؤشرات الواقع التعليم الثانوي (الحكومي والاهلي والديني) في العراق للمدة (2004-2023)

٢-١: المبحث الثاني: الإطار التحليلي للعلاقة بين التحديات الاقتصادية ومعدلات التحاق الطلبة بالمدارس في العراق للمدة (٢٠٢٣-٢٠٠٤)

٣-١-١ العلاقة بين التحديات الاقتصادية ومعدلات التحاق الطلبة بالمدارس في العراق:

تتسم العلاقة بين التحديات الاقتصادية ومعدلات التحاق الطلبة بالمدارس في العراق بتعقيد وتشابك كبيرين، حيث تؤثر الظروف الاقتصادية بشكل مباشر على قدرة الأسر على تلبية متطلبات التعليم لأبنائهم. وفيما يلي أبرز الجوانب التي توضح تأثير الصعوبات الاقتصادية على معدلات التحاق الطلبة بالمدارس في العراق، منها الفقر وزيادة معدل التسرب المدرسي: تزايد معدلات الفقر في بعض المناطق العراقية يدفع العديد من الأسر إلى اتخاذ خيارات صعبة، حيث قد تلجأ إلى إرسال أطفالها للعمل لتأمين احتياجاتهم الأساسية على حساب مواصلة تعليمهم. إضافةً إلى تأثير الأزمة الاقتصادية: يظهر بوضوح من خلال تقليص فرص العمل وارتفاع تكلفة المعيشة، مما قد يؤدي إلى صعوبة تحمل الأسر لنفقات التعليم، فضلاً عن التفاوت بين المناطق وتدهور البنية التحتية للمدارس. يتضح لنا من خلال بيانات الجدول (٤) ان العلاقة بين التحديات الاقتصادية ومعدلات التحاق الطلبة بالمدارس في العراق تتمثل بنسبة اعدد التلاميذ الابتدائية والثانوية الموجودين إلى عدد اعضاء الهيئة التعليمية، نلاحظ ان العام الدراسي (2004-2005) سجلت فيه اعدد التلاميذ الابتدائية الموجودين إلى عدد اعضاء الهيئة التعليمية ما نسبته (19.64%) وعدد التلاميذ الثانوية الموجودين إلى عدد اعضاء الهيئة التعليمية ما نسبته (18.92%) وبمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بلغ ما مقداره (1728962) دينار، فيما يخص العام الدراسي (٢٠٠٨-٢٠٠٧) بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ارتفاعاً حتى سجل ما مقداره (٣٣٧٢٤٣٣) دينار، فيما قابل ذلك زيادة في نسب اعدد التلاميذ الابتدائية والثانوية الموجودين إلى عدد اعضاء الهيئة التعليمية بلغ ما نسبته (١٨,٢٧%) (١٣,٩٨%)، نتيجة الى التوجه الحكومي نحو قطاع التعليم. أما العام الدراسي (2014-2013) فقد شهد ارتفاعاً في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي إذ بلغ ما قيمته (7098698) دينار يقابل ذلك انخفاضاً في نسبة عدد تلاميذ الثانوية الموجودين إلى عدد اعضاء الهيئة التعليمية مؤشرات التحديات الاقتصادية، يعزى سبب انخفاض عدد التلاميذ إلى سوء الاوضاع الامنية في تلك الفترة مما جعل العوائل تقبل للهجرة. وفيما يخص مدة نهاية البحث عام

(2023-2022) بلغ متوســـط نصـــيب الفرد من الدخل القومي ما مقداره (6148654) دينار فيما شهدت نسبة عدد التلاميذ الابتدائية الموجودين إلى عدد اعضاء الهيئة التعليمية انخفاضاً حتى سجلت ما نسبته (١٣,٦٨%) نتيجة تعافي الواقع الاقتصادي من الازمة المزدوجة في تلك الحقبة.

الجدول (٤) العلاقة بين التحديات الاقتصادية ومعدلات التحاق الطلبة بالمدارس في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٣)

العام الدراسي	نسبة عدد التلاميذ الابتدائية الموجودين إلى عدد اعضاء الهيئة التعليمية	نسبة عدد التلاميذ الثانوية الموجودين إلى عدد اعضاء الهيئة التعليمية	معدلات الفقر	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي
2005-2004	19.64	18.92	35.00	1728962
2006-2005	16.83	12.46	30.38	2352977
2007-2006	17.52	13.14	26.38	2965298
2008-2007	18.27	13.98	22.90	3372433
2009-2008	17.50	13.62	22.04	4828381
2010-2009	17.66	13.81	21.21	3803294
2011-2010	18.47	14.32	20.41	4520140
2012-2011	18.86	15.64	19.64	5809735
2013-2012	19.26	16.37	19.90	6737454
2014-2013	19.33	15.77	19.09	7098698
2015-2014	19.18	15.80	19.28	6822481
2016-2015	20.16	17.29	19.47	5080806
2017-2016	21.07	17.63	19.66	5153492
2018-2017	21.66	17.81	20.05	5544451
2019-2018	22.37	18.65	20.05	6491970
2020-2019	22.74	18.75	19.26	6467657
2021-2020	13.54	16.20	31.70	5146086
2022-2021	13.48	17.66	29.60	5956625
2023-2022	13.68	22.12	25.50	6148654

المصدر: من عمل الباحثان بالاستناد الى بيانات الجدول (١) (٢) (٣).

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

١- تعاني المدارس من نقص التمويل اللازم لتطوير البنية التحتية التعليمية نتيجة التحديات الاقتصادية للبلد وخوصًا القرى والمناطق الريفية تعاني من قلة المدارس بشكل خاص.

٢- نتيجة تدهور المباني المدرسية ونقص المعلمين المؤهلين أدى إلى انخفاض معدلات الالتحاق لطلبة المدارس حيث تفتقر الأسر إلى الحافز لإرسال أطفالها إلى بيئات تعليمية غير ملائمة.

٣- الفساد المالي والإداري في النظام التعليمي العراقي أثر أيضًا على معدلات الالتحاق لطلبة المدراس، حيث تعاني المدارس من سوء التوزيع للموارد وضعف الإدارة، مما يؤدي إلى تدهور نوعية التعليم وزيادة معدلات التسرب المدرسي للطلبة.

٤- الصراعات والنزوح الداخلي الذي حصل بعد ظهور التنظيمات الإرهابية داعش، أدت إلى تهجير ملايين العائلات خارج مدنهم، ما أثر على استمرار التحاق الأطفال بالمدارس، حيث أدى النزوح إلى ضعف الاستقرار وتشتت الأسر خصوصاً الأسر محدودة الدخل، ما زاد من صعوبة الوصول إلى التعليم واستمراريته.

ثانياً: التوصيات:

١- العمل على زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم وتخصيص رصيد كافٍ لبناء المدارس وتوفير الكتب والمواد التعليمية على أن يكون ذلك بمتابعة حثيثة من الجهات الرقابية ذات الشأن.

٢- العمل على تحسين جودة التعليم من خلال تطوير المناهج الدراسية وتدريب الكوادر التدريسية، فضلاً عن تعزيز الشراكات بين القطاع العام والخاص بغية تمويل مشاريع التعليم وتطويرها.

٣- العمل على تقديم منح دراسية للطلبة الأمر الذي يشجع الطلبة من مواصلة دراستهم وأن لا تقتصر المنحة على تقديم مبالغ مالية وإنما العمل على توفير فرص تدريبية لتعزيز استفادة الطالب منها.

٤- دعم الطلاب المتفوقين دراسياً بغية تشجيع المواهب واستقطابهم في دراسة خاصة ما بعد الدراسة الثانوية للخروج بعقول وكفاءات خدومة للبلد.

المصادر:

١- بارور، روبرت (٢٠١٣) الاقتصاد الكلي ، ترجمة احمد عساف واخرون ، دار الفكر للنشر، عمان.

٢- البنك المركزي العراقي (٢٠٢٣-٢٠٠٤) دائرة الإحصاء والأبحاث، التقارير السنوية، لسنوات مختلفة.

٣- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، البيانات الوصفية للتربية والتعليم.

٤- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، سنوات مختلفة.

5- Federica Misturelli and Claire Heffernan (2010) The concept of poverty: a synchronic perspective, (SAGE) Publications, Progress in Development Studies 10.

6- ISCED (1997) International Standard Classification of Education.

7- ISCED (1997) International Standard Classification of Education, United Nations educational, scientific and cultural organization.

8- J. Hallak (2005) The Analysis of Educational Costs and Expenditure, UNESCO: International Institute for Educational Planning.